*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: محاسبة ومالية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: محاسبة ومالية

تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب

– طلحي عماد

تحت عنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دراسة ميدانية بنك التنمية الفلاحية وكالة المسيلة-

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. حسان بوبعاية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. جباري عبد الوهاب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
أ م أ. جمعي محمد صالح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية أشكر الله وأحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

وأسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعني وينفع الناس جميعا

أتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلي ومرشدي في هذا العمل

الأستاذ: **"جباري عبد الوهاب "** الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

ولو كانت بمساهمة صغيرة

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَنِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين" الآية 19 سورة النمل

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله،

وإلى كل أفراد العائلة الكريمة وإلى كل الأصدقاء كل باسمه،

وإلى كل زملائنا وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

طلحي عماد

فهرس المحتويات

فـهـرس الـمـحـتـويـات

شكـر وعـرفـان
إهـداء
فـهـرس الـجـداول
مقدمة ..... أ
تمهيد ..... - 5 -
المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية ..... - 7 -
المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية ..... - 7 -
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية ..... - 9 -
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادر تمويلها..... - 13 -
المبحث الثاني: التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... - 18 -
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تحديدها..... - 18 -
المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ..... - 19 -
المطلب الثالث: الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... - 20 -
المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ..... - 21 -
المطلب الأول: العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها ..... - 21 -
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنموذج النظري للدراسة - 23 -
خلاصة الفصل الأول ..... - 25 -
تمهيد ..... - 27 -
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) وكالة المسيلة. ..... - 28 -
المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية ..... - 28 -
المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية ..... - 28 -
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ..... - 30 -

المبحث الثاني: الإطار المنهجي المعتمد للدراسة ..... - 33 -

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة ..... - 33 -

المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة ..... - 34 -

المطلب الثالث: هيكلة استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية. ..... - 35 -

المبحث الثالث: عرض البيانات وتحليلها ..... - 38 -

المطلب الأول: تحليل البيانات لعينة الدراسة ..... - 38 -

المطلب الثاني: تحليل بيانات محاور الدراسة ..... - 42 -

خلاصة الفصل الثاني ..... - 49 -

خاتمة ..... - 51 -

قائمة المراجع ..... - 55 -

قـائـمـة الـجـداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**مقياس ليكرث الخماسي المعتمد في الدراسة**	**35**
02	**مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة**	**36**
03	**توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**	**38**
04	**يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية السن**	**39**
05	**يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية**	**40**
06	**اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة**	**41**
07	**يمثل نتائج المحور الأول**	**42**
08	**يمثل نتائج المحور الثاني**	**44**
09	**علاقة التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل**	**46**
10	**يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول**	**47**
11	**اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني**	**48**

قـائـمـة الأشـكـال

الـرقـم	عـنـوان الأشـكـال	الـصـفـحـة
01	وظائف البنوك التجارية	12
02	أنواع البنوك التجارية	15
03	النموذج النظري للدراسة	24
04	الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بالمسيلة	32
05	الدائرة النسبية لخاصية المؤهل العلمي	39
06	الدائرة النسبية لخاصية السن	40
07	الدائرة النسبية لخاصية الخبرة المهنية	41

قـائـمـة الـمـلاحق

الـرقـم	عـنـوان الـمـلـحق	الـصـفـحـة
01	استبانة الدراسة	63
02	استمارة التربص	64
03	استمارة النزاهة العلمية	65

مقدمة

مقدمة

ازداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات دول العالم مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث أصبحت البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق مناصب الشغل، إذ يختلف هذا الدور من دولة إلى أخرى وهذا حسب مستوى تطور كل منها، وهذا يعود إلى الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى كصغر الحجم وانخفاض رأس المال، إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات خاصة المشاكل التمويلية.

يعد الجانب التمويلي أهم العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويحد من نموها، فعادة ما تعاني القدرات التمويلية لهذه المؤسسات من قصور على مستوى الموارد المالية الذاتية، وتكون بحاجة إلى موارد إضافية لزيادة مواردها الخاصة وهذا ما يجعلها تلجأ إلى مصادر خارجية، ومن بين تلك المصادر نجد البنوك التجارية ، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا أساسيا في تسيير المعاملات في الاقتصاد وفي التأثير على عرض النقود، فهي لاتصل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي في نقلها لفوائض القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها، فيما يعرف بالوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز الوظيفة التمويلية) ولكن تقوم هذه النوعية من البنوك بخلق قدر من السيولة في الاقتصاد بتكوينها ودائع وهمية عن طريق خلق التزامات جديدة عليها تساهم في تكوين جانب هام من السيولة النقدية في الاقتصاد فيما يعرف بالنقود المصرفية، إلا أن الحصول على هذه القروض يتوجب توفير ضمانات كافية لتغطية قيمة القرض.

وتعتبر الجزائر من الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تطبيق بعض الإجراءات كإصدار قانون النقد والقرض، وإنشاء وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإقامة هياكل حكومية لتقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات.

1. اشكالية الدراسة

من المعروف أن الجزائر من بين الدول التي أصبحت تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد لجأت للبنوك التجارية كآلية لتمويل هذه المؤسسات.

من خلال ما سبق وفي هذا الإطار تأتي الدراسة لمعرفة دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه يتم طرح الإشكالية التالية:

- **ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

من التساؤل الرئيسي السابق يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

أ. هل تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة بنجاعة في المؤسسة محل الدراسة؟

ب. هل البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2. الفرضيات

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات نبرزها فيما يلي:

أ. تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة بنجاعة في المؤسسة محل الدراسة؛

ب. البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون البنوك التجارية هي الخيار الاستراتيجي لدى الدولة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتوجه نحو تنمية الاقتصاد الوطني في جل القطاعات والتركيز على توجيه الطلبة خريجي الجامعة والاطارات نحو الأعمال الحرة من خلال انشاء مؤسسات خاصة ولعل أهمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- التركيز على البنوك التجارية؛
- معرفة ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تبيان آلية عمل البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الوقوف نماذج عمل البنوك التجارية؛
- إبراز مشاركة البنوك التجارية في تنمية الاقتصاد الوطني؛
- أخذ فكرة عن واقع البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- اقتراح التوصيات والعلاجات والآفاق في مواقع المعوقات والتحديات.

5. مبررات اختيار الموضوع

هنا يمكننا تحديد أهمية اختيار موضوع الدراسة في العناصر التالية

- اكتساء الموضوع الأهمية البالغة كونها أصبحت تمثل مؤشرا في التقدم في اقتصاد الاقتصاد الوطني؛
- حداثة موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والطرح الجديد له؛
- الوقوف عند مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- وجود شغف شخصي للموضوع لاكتشاف الفجوات التي تخص الباحثة ومحاولة تداركها، والاطلاع على مراحل وآخر مستجدات المجال على كل الأصعدة والمستويات.

6. حدود الدراسة المكانية والزمانية

تعددت حدود الدراسة فمنها الموضوعية والأخرى المكانية وكذا الزمانية وهي:

-**الحدود الموضوعية:** المفاهيم التي تم التركيز عليها في الدراسة تتمثل في التالي: البنوك التجارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-**الحدود الزمانية:** استغرقت الدراسة الميدانية تقريبا شهرين متتاليين أفريل وماي لسنة 2023.

-**الحدود المكانية:** الوكالة الولائية لبنك التنمية الفلاحية وكالة المسيلة.

7. المنهج المعتمد

المنهج الوصفي والتحليلي: للإلمام بمختلف البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونشأتها وتطورها، أما المنهج التحليلي فهو:

-لتحديد العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة.

-تحديد أثر سمات البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تحليل استبانة الدراسة

- كما تم الاعتماد الى أدوات الدراسة بنوعيها أدوات الدراسة الثانوية من خلال الكتب، المجلات الاقتصادية، المقالات، المداخلات، القواميس. بالإضافة الى أدوات الدراسة الاولية من خلال استخدام الاستبانة وتوزيعها ومن ثم تحليلها

8. هيكل الدراسة

محاولة منا لمعالجة إشكالية موضوع الدراسة تم تناولها من خلال فصلين:

الفصل الأول يتمثل في الشق النظري، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث خصصنا أولها لعرض ماهية البنوك التجارية، أما المبحث الثاني تم تخصيصه لدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتمدنا في المبحث الأخير على العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما الشق الثاني الذي يمثل الفصل

التطبيقي فقد أعطينا لحمة شاملة حول المؤسسة محل الدراسة ومن ثم وضحنا المنهج المتبع للدراسة، وفي الأخير عرضنا بيانات الدراسة ونتائج تحليلها.

الفصل الأول

التأصيل النظري للدراسة

تمهيد

تلعب البنوك دورا كبيرا في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة البنوك التجارية، نتيجة التطور الذي يشهده النظام البنكي من يوم لآخر، الذي أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي يقدمها، هذه الأخيرة تعود عليه بعوائد وفوائض مالية ضخمة تتزايد بزيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أنواعها ، حيث أن نجاح واستمرارية نشاط أي بنك أصبح مرهونا بمدى فاعليته ونجاعته في التحكم والتقليل من ه المخاطر التي أصبح أمرا حتميا والزاميا على البنوك بغية تحقيق أكبر عائد بأقل درجة من المخاطرة، وذلك من خلال دراسة المشاريع المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل تمويلها والتنبؤ بمدى فعاليتها ونجاحها.

حيث أولينا الاهتمام في هذا الفصل على ماهية وأنواع البنوك التجارية وكذا قمنا بالإحاطة الشاملة فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقمنا بوضع دراسات السابقة بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.**
- **المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دورا هاما وأساسيا في الاقتصاد الوطني لما توفره من أموال ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تجميع الودائع وتوظيفها. وإن الغرض من هذا المبحث هو التعرف على طبيعة نشاط البنوك التجارية من خلال ماهيتها وأنواعها وكذا أهم وظائفها، ومن تم مصادر تمويلها ويتم ذلك على النحو التالي:

- المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية
- المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية
- المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادر تمويلها

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية نشاطا على المستوى العالمي منذ القدم وأكثرها أهمية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه والخدمات التي تقدمها.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار ورجال الأعمال و كل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة، فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع ايصالا يتضمن مقدار وديعته، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال، وكذا المودع إذا أراد وديعته يعطي للصائغ أو الصيرفي الإيصال ويأخذ الوديعة، ومع مرور الزمن أصبح الأفراد يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، وتبقى الأموال أو الذهب مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من أموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للبنوك وهي الإقراض، أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب أو الأموال) ويعطيه للمقترض، وخاصة بعد ما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغة.

بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى بنوك تجارية أخذت تكون نقودا جديدة (نقود الودائع) وهذا يمثل تحويلا كبيرا في نشاط البنوك التجارية، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي، وبهذا فإن البنوك التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين (المدخرين) وبين المقترضين (المستثمرين) بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والبنكية الأخرى

على التأثير في عرض النقد من خلال امكانيتها في توليد الائتمان البنكي. (اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، 2016، الصفحات 139-140)

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

قبل التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية لابد من الوقوف على معنى كلبة "بنك" بصفة عامة ثم الوصول إلى تعريف البنوك التجارية بصفة خاصة.

أولا: تعريف البنك:

أصل كلمة بنك مشتقة من الكلمة الايطالية **BANCO** "بانكو" والتي تعنى المصطبة، حيث كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، وفي النهاية أصبح يقصد بها المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة وتجرى فيه المتاجرة بالنقود. (نعيمة واضح، 2017، صفحة 04)

كما عرف البنك أيضا بأنه:" أي مؤسسة تعرض خدمات الودائع تحت الطلب، ويمكن سحب هذه الودائع إما بواسطة الشيكات أو القيام بالتحويل الإلكتروني للأموال وتقوم بمنح القروض وتأدية خدمات الدفع". (حموي, فواز صالوم، 2011، صفحة 10)

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

لقد تعددت تعاريف البنوك التجارية نذكر أهمها:

- تعرف البنوك التجارية على أنها:" مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين، تتلقى الودائع وتهدف إلى تحقيق الأرباح بأقل مخاطر مقبولة". (اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، 2016، صفحة 39)

-كما تعرف على أنها:" مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال تحتاج إلى الحفاظ عليها وتأمينها، والمجموعة الثانية تحتاج أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كليهما". (الصيرفي،, محمد، 2007، صفحة 07)

- وفي تعريف اخر البنوك التجارية: " هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة؛ بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج". (سيف عبد الرحمان، 2015، صفحة 17)

- وهناك من عرفها على أنها:" أهم المؤسسات المالية المنظمة تنظيما عاليا، نظرا لتكامل الشبكة الإدارية والقانونية والمالية المحلية والدولية التي توجه هذه البنوك، تقبل الودائع وتعرضها للغير وتستثمر في بعض الإيداعات والعمل

كشركات قابضة وتقدم الخدمات المحاسبية والاستثمارات المالية والقضائية للمجتمع. (الشيب, كمال، 2015، صفحة 37)

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها عبارة عن مؤسسات مالية ائتمانية غير متخصصة في تمويل نشاط معين، تعمل كوسيط مالي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب العجز المالي، كما تقوم بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة من أجل تحقيق الأرباح وذلك بأقل مخاطر ممكنة وبهذا تقوم بدعم الاقتصاد الوطني، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج وذلك لتكامل الشبكة الإدارية والقانونية والمالية المحلية والدولية التي توجد في هذه البنوك.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية التي تريد أن تصل إليها.

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى بالخدمات البنكية، ويمكن تقسيمها إلى قسمين وظائف تقليدية وأخرى حديثة:

أولا: الوظائف التقليدية (الكلاسيكية):

تعتبر هذه الوظائف أساسية وهي في نفس الوقت تقليدية نذكر منها:

1. قبول الودائع بمختلف أنواعها: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم الوظائف وأهمها، إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع.

ويعني قيام البنك بقبول الودائع بأن يتلقى مبلغا معينا من العملة الوطنية مقابل التزام البنك أمام صاحب هذا المبلغ بأن يرد المبلغ إليه بناء على طلب منه وفي أي وقت يشاء، إذ تمثل الوديعة تعهدا من البنك لصاحب الوديعة في رد مبلغ الوديعة أو أي مبلغ يطلبه المودع في حدود مبلغ الوديعة في أي وقت يرغب فيه المودع بذلك.

وهنا لا بد من التعرف على أهم أنواع الودائع البنكية: (قناوي, عزت، 2005، الصفحات 163-166)

- ودائع جارية: وهي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق انذار.
- ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة.

– ودائع بإشعار: وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدة زمنية متفق عليها.

2. منح القروض والسلف: تعني هذه الوظيفة، أن يقدم البنك مبالغ نقدية إلى الأفراد والمشروعات ولرجال الأعمال لأجل قصير أو لأجل طويل، وذلك حتى يتمكن هؤلاء المقترضون من مباشرة أعمالهم أو استمرارها، على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، يضاف إليها نسبة معينة من مبلغ القرض يسمى هذا المبلغ الإجمالي بالفائدة. (ميرال, طاهر، 2013، الصفحات 157–158)

3. خلق النقود (توليدها): إن الفكرة الأساسية في هذه الوظيفة أن البنوك التجارية عندما تحتفظ بنسبة معينة من الودائع تحت الطلب، يتبقى الجزء الآخر من الودائع تحت تصرفه جاهزة لعمليات الإقراض والتسليف، فيعمل البنك التجاري على إقراضه للأفراد والمؤسسات، وفي النهاية تصل المبالغ المقترضة إلى البنوك التجارية مرة اخرى، فتقطع منها الاحتياطي الإجباري و ما تبقى تقرضه من جديد، و هكذا تستمر عملية خلق النقود، ولا بد هنا من الإشارة إلى بعض العوامل المؤثرة في قدرة البنك على خلق الودائع؛ وهي: (سعيد ، محمد ، 2016، الصفحات 51–52)

– حجم الودائع الأولية؛

– نسبة السيولة أو نسبة الاحتياطي: فكلما زادت نسبة الاحتياطي قلت القدرة على خلق النقود.

– نسبة التسرب: فزيادة نسبة التسرب تقل القدرة على خلق الودائع.

– السياسة الاقتصادية : فيما يتعلق برغبة السلطات النقدية في تبني سياسة توسعية (زيادة عرض النقد) أو سياسة انكماشية (تقليل عرض النقد) ؛

– الظروف الاقتصادية في المجتمع؛

– مدى تفضيل الأفراد الاحتفاظ بودائع تحت الطلب على الودائع الزمنية فكلما زاد ذلك التفضيل زادت القدرة على خلق الودائع؛

– رغبة الأفراد في الاقتراض؛

4. خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية المقدمة من طرف زبائنه التجار والصناع، وبإمكانه أن يعيد خصم الأوراق التجارية لدى البنك المركزي. (لله, خبابه عبدا، 2016، صفحة 104)

5. فتح الحسابات بمختلف أنواعها.

ثانيا: الوظائف الحديثة:

يمكن إجمال أهم الوظائف الحديثة التي تشهدها البنوك التجارية في وقتنا الحالي كما يلي: (السعودي, جميل، 2014، الصفحات 41-42)

1. تمويل ودعم المشاريع التنموية التي من شأنها خدمة المجتمع.
2. تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم.
3. شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء.
4. الدفع نيابة عن الغير.
5. إصدار خطابات الضمان.
6. فتح الاعتمادات المستندية.
7. شراء وبيع الشيكات الأجنبية.
8. شراء وبيع العملات الأجنبية.
9. خدمات البطاقة الائتمانية **Credit Card**.
10. خدمات الكمبيوتر الحديثة.
11. تأجير الخزائن الحديدية.
12. تحويل العملات للخارج.
13. خدمة البنك الآلي.

الشكل رقم (01): وظائف البنوك التجارية

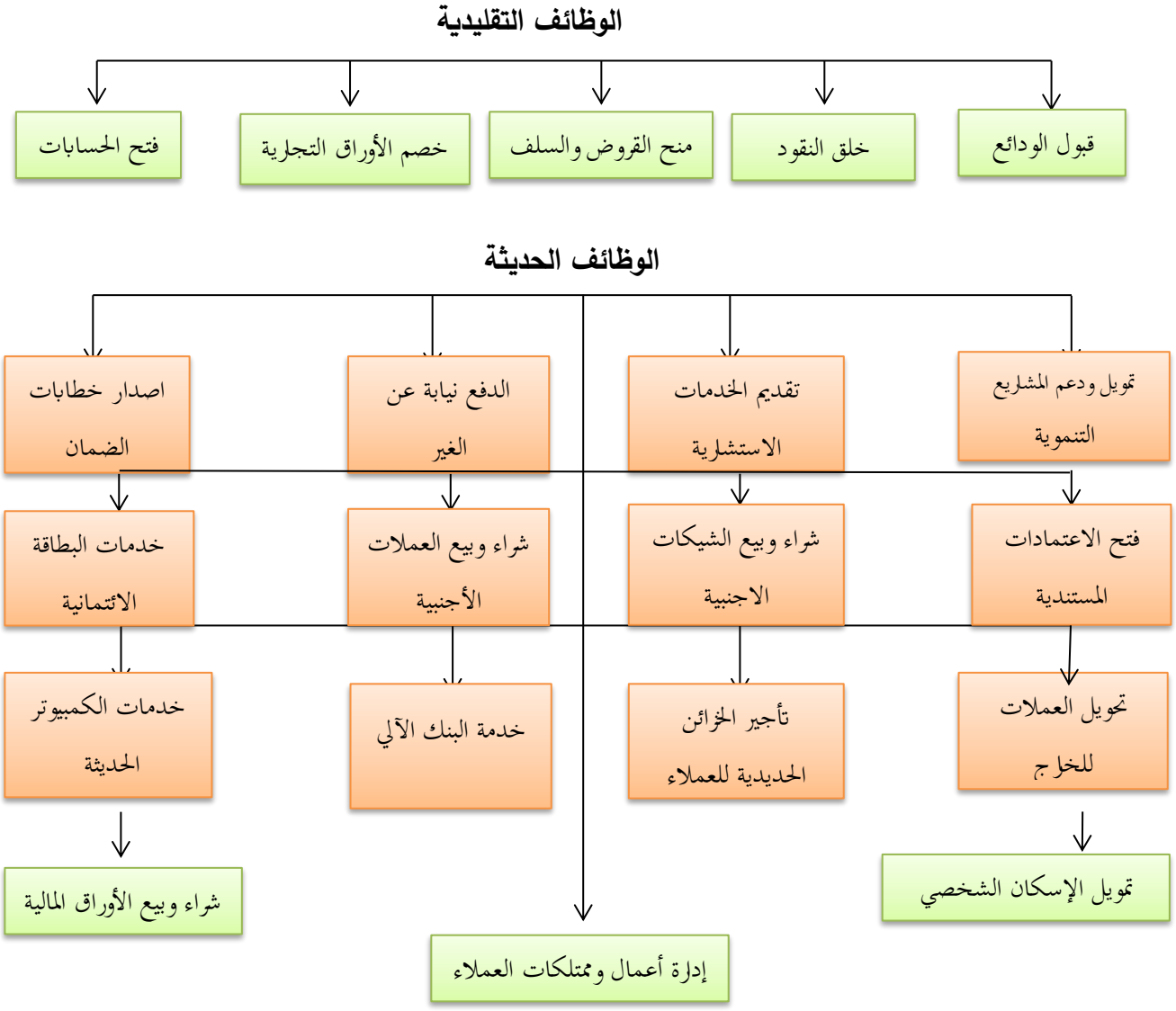

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية الكثير من الأهداف، ولكن هناك ثلاثة منها أساسية يهدف أي بنك إلى تحقيقها وسنعرضها في النقاط التالية:

1. الربحية: يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن، بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين، ومقابلة الالتزامات الأخرى. ويخلق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين

الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأس مال البنك. (منصور، 2019، صفحة 27)

2. السيولة: وهي قدرة البنك على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة، ودون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد البنك على أنواع مختلفة من الأصول، لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في البنك ومؤشر على الإدارة الجيدة لأمواله، وتأكيدا لقدرته على الوفاء بالالتزامات. (وهيب, خالد، 2016، صفحة 46)

3. الأمان: من المعروف معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإن البنوك التجارية لابد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل. (فتحي, محمد، 2016، صفحة 25)

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادر تمويلها

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لأهم أنواع البنوك التجارية، وكذا مختلف مصادر تمويل هذه البنوك لمزاولة نشاطها.

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وهي كالتالي:

أولا: من حيث نشاطها: وفقا لهذا المعيار تنقسم البنوك إلى: (عبد الفتاح الصيرفي ، 2006، صفحة 32)

1. البنوك العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة، أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الاجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي، وتمويل التجارة الخارجية.

2. البنوك المتخصصة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية مثل محافظة معينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها، وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثانيا: من حيث النشاط: وتنقسم إلى: (محجوب, اسيا، 2011، صفحة 28)

1. بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2. بنوك التجزئة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لجذب أكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة، من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثا: من حيث عدد الفروع: وفقا لهذا التصنيف يمكن تقسيم البنوك إلى خمس أنواع وهي كالتالي:

1. البنوك ذات الفروع: ويقصد به البنك ذي الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد، ولها مجلس إدارة واحد، وكذا نفس المجموعة من المساهمين. ويشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع حيث تعتبر فرعا. (سامر جلدة ، 2011، صفحة 45)

ومن أهم مزايا البنوك ذات الفروع انتشارها في مناطق جغرافية متعددة، وعادة ما تقدم قروضا واستثمارات مالية واقتصادية متعددة، وتقديم القروض الكبيرة، لكبر حجم رأسمالها. وأهم عيوبها أنها تؤدي إلى احتكار العمل البنكي. (ليلاس فواز ، 2014، صفحة 27)

2. بنوك السلاسل: نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم حجم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة كاملة من الفروع وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق بين الوحدات ويقتصر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية. (الصيرفي،, محمد، 2007، صفحة 30)

3. بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركات قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط البنكي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي، وتأخذ هذه البنوك الطابع الاحتكاري وانتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية. (الخالق, محمد عبد، 2010، صفحة 58)

4. البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع اصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوق تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الاوراق المالية والتجارية المخصومة، غير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر. (عبد الفتاح الصيرفي ، 2006، صفحة 33)

5. البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات البنكية التي تناسبها. (الصيرفي،, محمد، 2007، صفحة 31)

الشكل رقم(02): أنواع البنوك التجارية

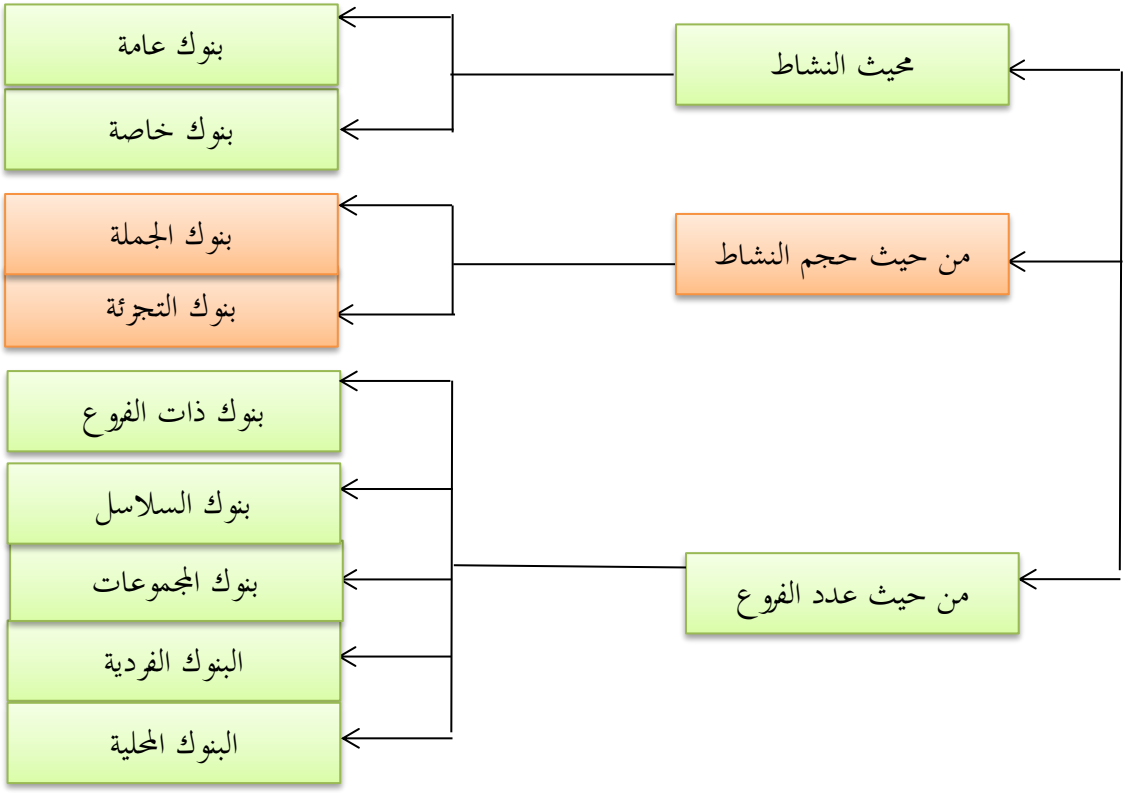

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: مصادر تمويل البنوك التجارية

يمكن تصنيف المصادر التي تعتمد عليها البنوك في مزاولة نشاطها إلى نوعين هما:

أولا: المصادر الداخلية (الذاتية)

وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي، وتشمل:

1. رأس المال المدفوع: وتتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها من جميع المصادر، ولكن أهمية هذا المصدر تكمن في خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك، خاصة أصحاب الودائع منهم إذ أن رأس المال يحدد قيمة الضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد ما يطرأ من تغييرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله. (موسى, حربي،، 2017، صفحة 490)

2. الأرباح المحتجزة: تحتجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة وهي تمثل جزءا من حقوق المساهمين ويرى البعض فيها وسيلة الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار داخليا. ويمكن تقسيم الأشكال التي تتخذها الأرباح المحجوزة إلى الاحتياطات والأرباح غير المعدة للتوزيع. (جودة, زياد،، 2003، صفحة 54)

– الاحتياطات: وهي المبالغ التي يحجزها البنك من الأرباح ولا يوزعها على مساهميه، وهي إما أن تكون قانونية أو خاصة وهي نوعين: (حسن أحمد عبد الرحيم ، 2008، صفحة 225)

الاحتياطي القانوني (الإجباري): يعني التزام لبنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي دون فوائد وهذه النسبة تختلف عن الاحتياطي الاختياري الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من قبل المودعين.

أ. **الاحتياطي الخاص (الاختياري):** وهو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه من غير أن يفرضه عليه القانون وهو يكونه لنفسه تحقيقا لغرضين. (عبد الحليم عمار غربي ، 2018، صفحة 86)

- تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور.
- لمواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

– المخصصات: تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكون نوع من أنواع الأصول. وتحمل الأرباح عادة بقيمة هذه المخصصات، ومن أمثلة هذه الأخيرة مخصصات الاستهلاك ومخصص الديون المشكوك فيها. (محمد الصيرفي ، 2016، صفحة 107)

– الأرباح غير الموزعة: إن الاحتياطات والمخصصات تكون غير معدة للتوزيع على المساهمين كأرباح إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح أسهم وقد توزع الإدارة جزءا منها وتبقى جزءا منها على شكل أرباح غير موزعة مدورة إلاّ أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها البنك متى يشاء. (سعيد ، محمد ، 2016، صفحة 108)

3. سندات الدين الطويل الأجل: تعتبر من المصادر الحديثة للبنوك التجارية، يصدرها البنك ويبيعها للجمهور والمؤسسات ويحتفظ بالأموال الناتجة عن هذا البيع ضمن أمواله الخاصة، شريطة أن يكون لسداد الودائع حتى الأولية على سداده هذه السندات عند تصفية أعمال البنك. (الصيرفي،, محمد، 2007، صفحة 108)

هذا ويلاحظ أن أموال البنك الخاصة تستخدم في الأغراض التالية:

- رأس مال البنك ضروري لبداية عمل البنك؛
- رأس المال والاحتياطي يشكلان ضمان ضد خسائر البنك في أول عهده؛

- أموال البنك الخاصة الكثيرة تساعد على كسب ثقة المودعين؛
- قياس يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستمرة في ذلك البنك.

ثانيا: المصادر الخارجية:

وتشمل المصادر التمويل الخارجية ما يلي:

1. الودائع: وهي تمثل الجانب الأعظم من موارد البنوك التجارية وتتكون مما تودعه لديها الشركات والأفراد من أموال سواء كانت تستحق الوفاء بالاطلاع (حسابات جارية)، أم كانت ودائع طويلة الأجل أو ودائع التوفير أو ودائع بإخطار، فالحسابات الجارية لا يدفع البنك عنها لأصحابها أي فائدة إلا إذا تجاوز الرصيد مبلغا يحدده البنك. وغالبا ما يتقاضى البنك عمولة نظير الخدمات التي يقدمها لأصحاب هذا النوع من الودائع، أما الودائع طويلة الأجل في شتى صورها فلا تستحق الدفع لأصحابها إلا في ميعاد معين او بعد إخطار البنك بفترة محدودة، ويدفع البنك مقابل هذه الودائع فائدة أعلى من تلك التي تستحق للحسابات الجارية لأنها لا تتيح للبنك التوسع في إقراضها واستثمارها وهذا من شأنه أن يزيد من أرباح البنك. (حسن أحمد عبد الرحيم ، 2008، صفحة 226)

2. القروض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية أو أجنبية، وذلك سواء لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للعملاء، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظرا لتزايد النشاط التجاري في فترات الرواج. (نجار, حياة، 2014، صفحة 26)

المبحث الثاني: التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تشير معظم الدراسات والإحصائيات أن العديد من هذه الدول توجه اهتماما كبيرا بها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تحديدها

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة مرموقة في النسيج الصناعي الوطني ويلعب دورا أساسيا في خدمة وتجسيد استراتيجية التنمية في الجزائر، الأمر الذي يستدعي التعرف على مفهوم هذه المؤسسات ومعايير تحديدها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مكان لآخر وخاصة إذا ما تم قياس المشروعات إلى بعضها البعض، فمشروع صغير في قطاع إنتاجي متطور يمكن أن يسمى مشروعا كبيرا أو متوسطا في قطاع إنتاج غير متطور والعكس.

قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي كانت فرنسا تعرّف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استنادا للقانون الصادر في 04 فيفري 1959 بأنها كل المؤسسات التي توظف أقل من 500 عامل ورأس مالها لا يتجاوز مليون فرنك، أما بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي فإنها تبنت هذه الأخيرة، إلا أن فرنسا تفرق بين المؤسسات الصناعية والخدمية من حيث حجم العمالة، حيث أن المؤسسات الصناعية التي يتراوح عدد العمال فيها ما بين 10و49 عامل فهي صغيرة، بينما التي يفوق عدد العمال فيها 49 إلى أن يصل 499 فهي متوسطة، أما المؤسسات الخدمية التي عدد عمالها ما بين 05و19 عامل فهي صغيرة، والتي يفوق عدد العمال بها 19 عامل ليصل إلى 199 عامل فهي مؤسسات خدمية متوسطة. (بلحمدي سيد علي، 2005، الصفحات 8-9)

الجزائر كغيرها من الدول النامية لم تتبنى تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها حاولت ذلك، إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق لها، حيث لم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى غاية الألفية الثالثة، حيث أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18، والذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع.

فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 01إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار وتستوفي معايير الاستقلالية.

كما تعرف المؤسسة المتوسطة أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و02 مليار دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100و500 مليون دينار.

أما المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10إلى 49 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

تعرف المؤسسة المصغرة أنها مؤسسة تشغل من عامل إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

الفرع الثاني: معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد عدة معايير لتحديدها نذكر منها: (عبد الخالق، 1995، صفحة 18)

أ-حجم رأس مال المستثمر فيه.

ب-حجم القوة العاملة.

ج-حجم الإنتاج.

د-حجم المبيعات.

هـ-حصة الشركة في السوق.

و-حجم المخزون ومعدل دورانه.

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ويتم تصنيفها وفق عدة معايير نذكر منها الأهم، وهي تصنف على أساس: (عبد الخالق، 1995، صفحة 18)

الفرع الأول: التوجه: وينقسم إلى:

1-مؤسسة عائلية: عادة ما يكون مقرها المنزل، اليد العاملة هي الأسرة ولها إنتاج محدود.

2-مؤسسة تقليدية: تشبه سابقتها إلا أنه يتم استخدام أجير، يكون العمل في مكان مستقل عن المنزل في محل مثلا.

3-مؤسسة متطورة وشبه متطورة: وهذا النوع يأخذ بفنون الإنتاج الحديثة في تنظيم العمل واستعمال رأس المال والمنتوجات.

الفرع الثاني: طبيعة النشاط

1-قطاع أولي: أي الزراعة، يضم مجموعة المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد عوامل الطبيعة كالزراعة، الصيد، واستخراج الخامات.

2-قطاع ثاني: أي الصناعة، يشمل المؤسسات العاملة في ميدان تحويل وإنتاج السلع.

3-قطاع ثالث: أي الخدمات، يمثل قطاع الخدمات كالنقل، التوزيع، والتأمين**(G.Bressy, 1990, p. 56)**

الفرع الثالث: تنظيم العمل

1-المؤسسات غير المصنعة:

هي المؤسسات التي لا تعتمد إطار عمل مهيكل ولا تحديد دقيق لمناصب العمل وتتميز بتداخل مستويات التنفيذ والتخطيط فيها.

2-المؤسسة المصنعة:

تتميز بتعقيد العمليات وتقسيم العمل، استعمال الأساليب الحديثة في التسيير.

المطلب الثالث: الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة خصائص تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسط وسنذكر أهمها

الفرع الأول: التخصص الإداري الضئيل نسبيا:

إن الـ **PME** لا تحتاج إلى عدد كبير من اليد العاملة المميزة، فقد يقوم المدير مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج، التمويل، البيع والاتصالات الشخصية كما لا تحتاج إلى رؤساء استثماريين للوظائف الإدارية المتخصصة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الكبيرة وبالتالي فإن هذه الخاصية نساعد الـ **PME** من ناحية اتخاذ القرارات والتي تكون بسرعة. (زرقان سامية، 2001، صفحة 52)

الفرع الثاني: الاتصالات الشخصية القوية:

إن العلاقة المباشرة بين المدير ومختلف المستخدمين والمستهلكين والموردين والملاك، يساعد المؤسسة في انساب صفة جديدة، هي المرونة في أداء الأعمال اليومية، كما أن هذه العلاقة تساهم في التنظيم والمراقبة.

الفرع الثالث: صعوبات الحصول على رأس المال والائتمان

حيث قلت رأس المال المطلوب يعتبر من أهم العراقيل التي تتعرض لها هذه المؤسسات.

تتميز الـ **PME** عن الكبيرة بمنتجاتها التي تجد أسواق محلية، عادة لا تكون واسعة، ومن جهة أخرى انخفاض تكاليف النقل، بالإضافة إلى كون هذه المنتوجات لا تحتاج إلى درجة عالية من الخبرة والمهارة بالإضافة إلى الخصائص السابقة، فهناك خصائص أخرى لا تقل أهمية عنها، نوردها فيما يلي: (بلحمدي سيد علي، 2005، صفحة 28)

المبحث الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنشأ علاقة عكسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية وتتمثل في التمويل إذ يعد من أهم شروط نشاطها والحفاظ عليها ونموها واستمرارها أما البنوك التجارية فتعد التمويل سبب إنشائها ومخاطرتها.

المطلب الأول: العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها

أدت التحولات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لها من دور استراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يمثل العائق الأساسي والعامل المحدد لبقائها وتطورها.

الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاع استراتيجي للبنوك

وإذا كانت البنوك تشكل أحد أهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات إلا أن هذه البنوك في الفترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الذي كانت توليه للمؤسسات الكبيرة، يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية: (بلحمدي سيد علي، 2005، صفحة 29)

– وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الكافية؛

– عدم التناظر في المعلومات، حيث لا تتوفر معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نظام معلومات يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية والمحاسبية، والتقييم الموضوعي لإمكانيتها وقدرتها؛

– التعامل مع هذه المؤسسات وخصوصا المؤسسة المصغرة تحمل الكثير من المخاطرة، حيث بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها؛

إلا أن هذه الوضعية قد تغيرت لدى القائمين على البنوك وخصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة العوامل التالية: (بلحمدي سيد علي، 2005، صفحة 30)

– تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا استراتيجيا ضمن عملاء البنك خاصة من حيث عددها وتنوعها على مختلف النشاطات الاقتصادية؛

– تزايد عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية وهو ما جعل من البنوك تبحث عن عملاء جدد وخصوصا منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– ظهور منظمات وهيئات حكومية في أغلب الدول تقدم المساعدة والدعم الفني والإداري والمالي والمرافقة لهذه المؤسسات، وهو ما يمكن البنوك من الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية عبر اللجوء إلى التعاون أو إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق هذا الغرض؛

– تبني البنوك الاستراتيجية جديدة في خدمة عملائها، والتي تؤسس على فلسفة فهم وتلبية احتياجات العملاء والاهتمام بالتسويق المصرفي.

الفرع الثاني: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نموها

نهتم هنا بمناقشة ومعرفة مراحل نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك حيث يتم تقسيم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة مراحل يمكن من خلال خصائص كل مرحلة تحديد العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من جهة والبنوك من جهة أخرى.

أولا: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض المصرفية، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا وذلك للأسباب التالية: (اسماعيل ابراهيم عبد الباقي ، 2016، صفحة 64)

– المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار ومالها من أثار سلبية على مردودية المؤسسة؛

– الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط؛

– وجود مؤسسات حكومية متخصصة في عدم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء.

ثانيا: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو والتوسع

إذا تجاوزت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المرحلة الأولى واستطاعت أن تتغلب على المصاعب الأولى من حياتها سواء كانت مالية أو غيرها، وتمت إدارتها بشكل جيد فأنها تصل إلى هذه المرحلة التي تتسم بنمو سريع لمستوى الإنتاج و والمبيعات، ذلك ما يسمح لها بتحقيق استقرار في تدفقاتها المالية، والحفاظ على حصتها من المبيعات وتحسينها بمنتجات جديدة لمواجهة متطلبات المنافسة التي يفرضها السوق، لذلك تكون في حاجة مستمرة للتمويل القصير الأجل، فالبنك وعلى خلاف علاقاته مع المؤسسات حديثة النشأة يفضل ربط علاقاته مع المؤسسات التي في طور النمو ذلك نتيجة لوجود معطيات مالية ومحاسبية تكون واقعية يركز عليها دراسته، إذ يستطيع البنك تحديد المركز المالي الذي تتمتع بيه المؤسسة بكل دقة و بالتالي قياس خطر منح القروض الخاصة بدورة الاستغلال ولكن بالرغم من توافر كل هذه المعلومات إلا أن البنك في الواقع يحجم عن تمويل هذه المؤسسات والسبب يعود إلى خطر الائتمان لهذا النوع من المؤسسات الذي يكون جد مرتفع نظرا لنقص الضمانات وانعدام تقنيات تسيير المخاطر، وكنتيجة لذلك تتغير العلاقة القائمة بين البنك والمؤسسات التي هي في طور التوسع، وبالتالي تخفض استثماراتها ومن مستويات التشغيل بها، ويصبح البنك مصدرا لإحدى الصعوبات التي تعانى منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الشيب, كمال، 2015، صفحة 69)

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنموذج النظري للدراسة

الفرع الأول: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسين يمكن أن يتحدد من خلالها طبيعة العلاقة التي تربطها البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهرما كتالي: (عبد الفتاح الصيرفي ، 2006، صفحة 32)

1-النموذج الأمريكي: من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي يربطها البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالخصائص التالية:

- كل عملية قرض تتشكل عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.

- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.

- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

- يتم التقليل من أثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك.

- نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض، وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تحقيق التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

ومن أكثر الدول استعمالا لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين نجد البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

2-النموذج الألماني: تتميز العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية.

- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.

- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.

- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع والمدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991-1994 أن نسبة 83% من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية.

الفرع الثاني: النموذج النظري للدراسة

الفرع الثاني: النموذج النظري للدراسة

الشكل رقم (03): النموذج النظري للدراسة

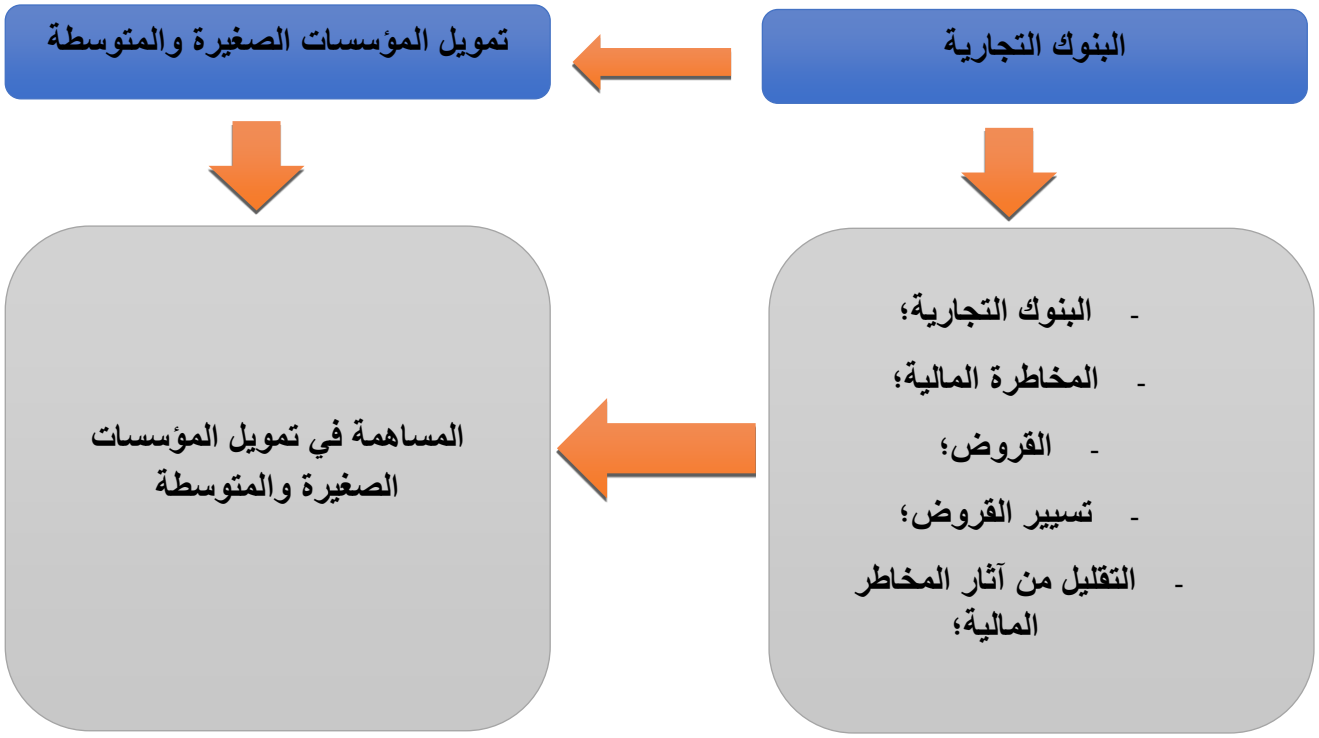

المصدر: من إعداد الطالب

نسعى من خلال تطرقنا إلى هذا النموذج إلى توضيح العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض وتسييرها والمخاطرة المالية التقليل من آثار هذه المخاطرة المالية سواء للبنك في حد ذاته أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال تبني البنوك التجارية عدة نماذج واستراتيجيات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعدها على النمو.

خلاصة الفصل الأول

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس المتعلقة بموضوع البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تناولنا عموميات حول هذا الأخير، فهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها كما تطرقنا إلى تصنيفاتها والمشاكل التي تواجهها وتعرقل نشاطها، وبما أن التمويل هو الرابط بين البنوك والمؤسسات قمنا بذكر العلاقة التي تربط بينهما، فالبنوك التجارية أهم قناة لتمويل التنمية والنهوض بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إليها دول العالم خاصة المتخلفة منها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمهيد

من أجل الإسقاط الميداني لدور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قمنا بدراسة ميدانية على عينة تتمثل في بنك البدر وكالة المسيلة.

حيث استخدمنا منهج التحليلي الوصفي لمن أجل تحليل الاستبانة التي سنعالج بها إشكالية الدراسة ميدانية، بواسطة برنامج تحليل الحزمة ال إحصائية spss.v22 والتي توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بموضوع الدراسة والتي ستنطرق إليها بالتفصيل.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة المسيلة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكذا يتمتع بالاستقلال في التسيير، فالبنك يقوم بتقديم خدمات مختلفة، حيث يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين (شركات) بفائدة محددة من طرف البنك، لكن ومع التطورات المتسارعة أصبح البنك يقدم خدمات جديدة تماشيا مع المتغيرات الحالية، ففي هذا المطلب سنعطي لمحة عن هذا البنك محل الدراسة مبرزين مهامه وأهدافه، وكذا مكانته ضمن الهيكل المصرفي الجزائري

المطلب الأول: لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات أسهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، ولقد أوكلت له مهمة تمويل هياكل ونشاطات القطاع الفلاحي الصناعي، الري، الصيد البحري، والحرف التقليدية في الأرياف.

تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الاقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 الذي منح القروض وتشجيع عملية الادخار، أما حاليا فيقدر رأس ماله بحوالي 33 مليار دينار جزائري موزع على 3300 سهم إسمية قدرها 1.000.000 دج لكل سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

وحتى يتسنى لهذا المصرف القيام بمهامه على أحسن وجه، لقد ورث من البنك الوطني الجزائري 182 مديرية جهوية و140 وكالة، وفي يناير من سنة 1985 كان له 29 مديرية جهوية و173 وكالة، وفي سوق يتميز بالمنافسة القوية أصبح يشق طريقة بحوالي 300 وكالة مؤطرة بحوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، وبهدف اكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية قام بتنويع منتجاته.

المطلب الثاني: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الاقتصادي الذي يتميز حاليا بالمتغيرات الجذرية، لجأ بذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضي باحترام وثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والعملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

الفرع الأول: أهداف ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

- . تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- . تحسين العلاقات مع العملاء.
- . تحسين نوعية الخدمات.
- . الحصول على أكبر حصة من السوق.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذلك القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجياتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

أ–رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين.

ب–توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج –التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو بالعملة الصعبة.

الفرع الثاني: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي فإن بنك الفلاحة والتنمية

الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

1–تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

2–إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

3–تطوير شبكته ومعاملاته النقدية باستحداث بطاقة القرض.

4–تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار

5–تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6–الاستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

ومن أجل إعطاء منتجات وخدمات مصرفية جديدة للمدخرين في إطار سياسة القروض ذات المردودية، قام البنك بتطوير قدرات تحليل المخاطر وإعادة تنظيم القرض، كما حدد ضمانات متصلة بحجم القروض وهو يطبق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد، مع محاولة الحصول على امتيازات ضريبية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر هذا النظام من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأن يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1- المديرية

يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة، إذ يتولى تسير برامج عمل البنك، ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2- نيابة المديرية

نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسهر في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل **BADR** ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3- الأمانة العامة:

السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك ومن البنك بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل بريد صادر ووارد.

وظيفة التجارة الخارجية

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التفاعل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأعمال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

4- وظيفة الصندوق

تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل، ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية، ويضم كل من:

- فرق الشيك: يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع اقتراض وجود رصيد موجب للساحب.
- فرع التمويل يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.
- غرفة المقاصة: في حال تحويل غير مباشر، أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

5- وظيفة الحسابات

تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

6- وظيفة القروض

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

7- وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات

تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم من أهم.

وظائفها:

- تمثيل النائب أمام الجهات القضائية والإدارية والأمنية.
- تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
- الإشراف على غلق الحسابات.
- دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعية والمعنوية وتسير حساباته.
- تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز ما لدينا لدى الغير أمام الجهات المختصة.

توقيع جميع عقود الرهن الحيازي، والرهن العقاري بالاسم ولحساب البنك.

- متابعة القروض الصادرة وإيجاد الحلول المطمئنة لاسترجاعها بالطرق الودية أو القضائية.
- تبليغ الإعذارات عن طريق المحضر القضائي.
- وظيفة الاستغلال تسمى أيضا بمصلحة التقيد وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية فتح - حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية.

وظيفة المراقبة والميزانية

هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال أما الميزانية فتقوم بإعداد الأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل رقم 04 الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بالمسيلة

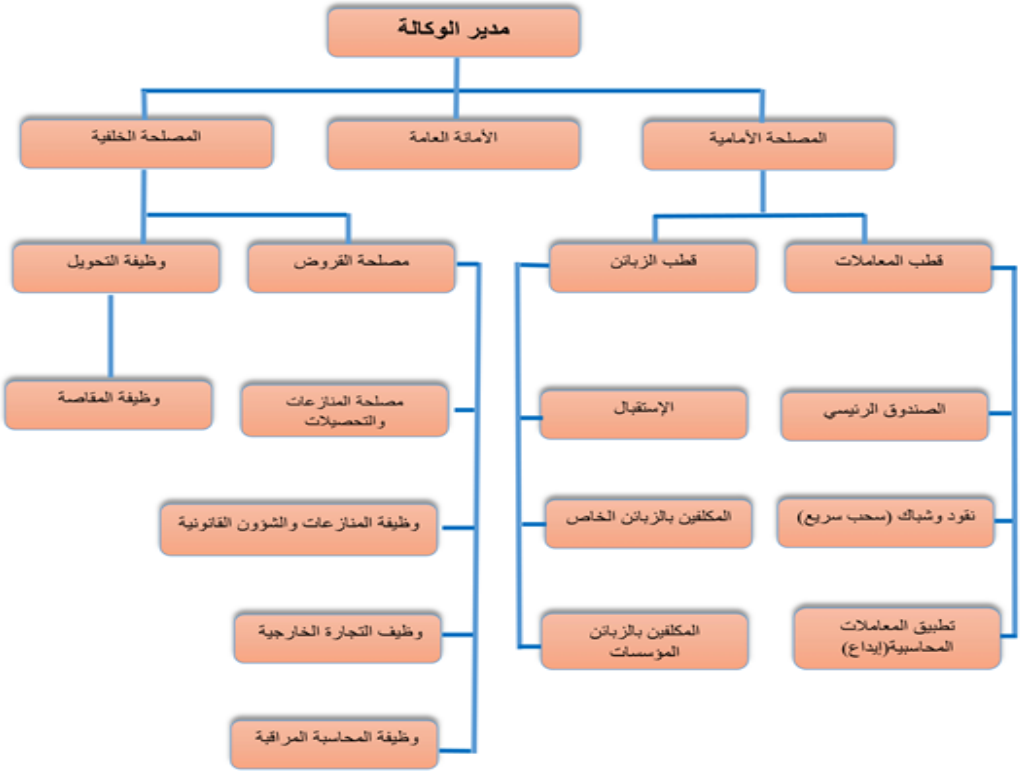

الصدر: المكلف بالقروض لوكالة **BADR** بالمسيلة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي المعتمد للدراسة

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

من المهم أن تكون المنهجية العلمية تتماشى والإطار العام للدراسة بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها ومعالجة الإشكالية المطروحة وهذا من خلال استخدام منهج علمي مناسب.

الفرع الأول: المنهج العلمي المعتمد للدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعد منهجا يحاول الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع أساسيات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها، وهنا لمعرفة تفاصيل أكثر حول الموضوع أو الظاهرة ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن إشكالية موضوع البحث والوقوف على دلالتها.

وتبرز أهمية استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب الميداني لهذه الدراسة من خلال التطرق إلى دراسة والتحليل الواقعي والميداني لدور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من خمسة وخمسون فرد، والمكونة أساسا من موظفي المؤسسة محل الدراسة، والتي بإمكانها إدراك موضوع الدراسة باعتباره يخص أكثر هذه الفئة، غير أنه هناك بعض أفراد العينة رفضت الاستجابة لعملية توزيع الاستبيانات، ومنه فعدد أفراد العينة الذين استجابوا متمثل في 55 فرد من إجمالي أفراد العينة، ما يقابله نسبة 92.72 **%** الذين استجابوا لعملية توزيع الاستبيانات من النسبة المئوية الإجمالية ويمكن حصر أسباب عدم استجابتهم في الأسباب التالية:

- التحفظ على طبيعة الموضوع؛
- محدودية المعرفة المسبقة بالموضوع وبالأخص بموضوع الدراسة.

المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة

الهدف من هذا المطلب هو تحديد وذكر المصادر التي تم الاعتماد عليها في الدراسة سواء في الفصل النظري أو في الفصل الميداني الذي يمثل الإسقاط الميداني للجزء النظري، وتقسم مصادر بيانات الدراسة إلى جزأين: الأول يتمثل في المصادر الثانوية، أما الثاني فهو يمثل المصادر الأولية.

الفرع الأول المصادر الثانوية

من أجل تناول التأصيل النظري للدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المصادر متنوعة والتي تعد أساس الدراسة، وتمثلت هذه المصادر فيما يلي:

- مراجع كتب لأغلبها باللغة العربية والبعض باللغة الأجنبية؛
- استخدام مراجع بعض المقالات والمداخلات؛
- الاستعانة بالملتقيات التي تناولت تقريبا نفس الدراسة.

الفرع الثاني: المصادر الأولية

للإسقاط الميداني للدراسة وجعلها أكثر عمقا تم الاعتماد على مصادر ذات البيانات الأولية التي توصلنا إلى بيانات مباشرة تخص الدراسة، وتتمثل المصادر الأولية التي اعتمدت في الدراسة هي مصادر ميدانية وذلك عن طريق التواصل مع أفراد عينة الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها والتي تتمثل في:

الاستبانة.

ولقد تم الاعتماد على الشروط التالية عند صياغة أسئلة لبناء استبانة واضحة ودقيقة:

(حسين، رشيد ،منى ،عطا الله ، 2012، الصفحات 20-21)

- مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة؛
- يجب أن تكون صياغة الفقرات واضحة وتحاشي الأسئلة المبهمة؛
- تجنب ازدواجية المعنى للفقرة.

وقد تم صياغة استبانتنا بدقة ووضوح وتم تحكيمها إحصائيا ومنهجيا وضمنيا، وقمنا بتوزيعها واسترجاعها من أفراد عينة الدراسة التي تمثلت في 55 موظف من بنك البدر، من أجل ملائمة موضوع الدراسة الذي يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: هيكلة استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.

سنتناول في هذا المطلب هيكلة استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.

الفرع الأول: هيكلة استبانة الدراسة

تم هيكلة استبانة الدراسة كالتالي:

01-مقدمة تمهيدية: وفيها تم توضيح مختلف حيثيات أسئلة الدراسة الموجه لأفراد عينة الدراسة، مع إعلامهم بأن البيانات التي سيقدمونها تهدف إلى الإسقاط الميداني للدراسة العلمية.

02-أقسام الاستبانة: تتكون استبانة الدراسة على 23 سؤالا مقسمة إلى ثلاثة أجزاء وهي كالتالي:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني والثالث: ويتمحور الجزء الثاني البنوك التجارية أما الثالث فهو حول تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة

تم إعداد قائمة أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكرت الخماسي (**Likert squale**) الذي يحتمل ثلاث إجابات كما هو في مبين الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقياس ليكرث الخماسي المعتمد في الدراسة

التصنيف	أتفق تماما	أتفق نوعا ما	محايد	لا أتفق	لا أتفق إطلاق
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدنا عليها في هذا البحث عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة، ولتحديد درجة القياس فقد حددنا خمسة مستويات هي: (المنخفض جدا، المنخفض، المتوسط، المترفع، المرتفع جدا) بناءات على المعادلة التالية:

الجدول رقم (02): مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

مستوى الملائمة	1 – 1.8	1.81 – 2.6	2.61 – 3.4	3.41 – 4.2	4.21 – 5
الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: أدوات معالجة بيانات الدراسة

بعد عملية توزيع الاستبانة على العينة المختارة، قمنا بعملية جمع الاستبيان والتي تعد من أهم المراحل كونها ترتبط بالحصول على نتائج عملية تفيدنا في إضفاء موضوع الدراسة، فعمدنا إلى جمع هذا الاستبانة عن طريق الاستلام المباشر من العينة المختارة، ثم بعد الحصول على الاستبانة بدأنا عملية التحليل وفق جداول يتم تحليلها إحصائيا، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** إصدار رقم 22 من خلال:

أولا: التكرارات والنسب المئوية: تم الاعتماد عليهما بهدف التفريق بين العينة، بناءات على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

ثانيا: المتوسط الحسابي: تم استخدامه في هذه الدراسة كونه مؤشر يقوم بترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستوجبين على الاستبيان، تم اعتماد الوسط الحسابي لإجابات المشاركين كمؤشر على دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا–الانحراف المعياري: تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

رابعا: اختبار ألفا كرو نباخ" Cronbach's Alpha«تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، بحيث تكون مساوية للصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني مصداقية البيانات.

خامسا: معامل الصدق (Validité): يقصد به انه مقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

سادسا: اختبار التوزيع الطبيعي كالمجروف سمر نوف (Kolmogorov-Smirnov Test): يستخدم لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

سابعا:اختبار (T- Test) الإحصائي: يستخدم في اختبار فرضيات الاستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الثالث: عرض البيانات وتحليلها

المطلب الأول: تحليل البيانات لعينة الدراسة

في هذا المطلب سنقوم بتحليل البعد الأول والذي يتمثل في تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما سنقيس مدى صدق وثبات عبارة الاستبانة بمعامل ألفا كرو نباخ.

الفرع الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
01	ليسانس	10	19.60
02	ماستر	31	60.80
03	ماجستير	7	13.70
04	دكتوراه	3	5.90
	المجموع	51	100

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا **الجدول رقم** (03) أن الفئة العلمية السائدة تتمثل من 31 إلى 40سنة والمقدرة بـ 60.80% وهذا راجع إلى طبيعة المستوى الدراسي وطبيعة المنصب الوظيفي ثم تليها الفئة أقل من 30 سنة المقدرة بـــ 19.60% وهي نسبة تؤكد وجود حاملي شهادة الماجستير في البنوك التجارية، كما أنّ نسبة 13.70%ونسبة 5.90 تمثل الفئتين من 41 إلى 50 سنة وفئة أكثر من 50 سنة وهذا يدل على تواجد دكاترة وحاملي شهادة ليسانس.

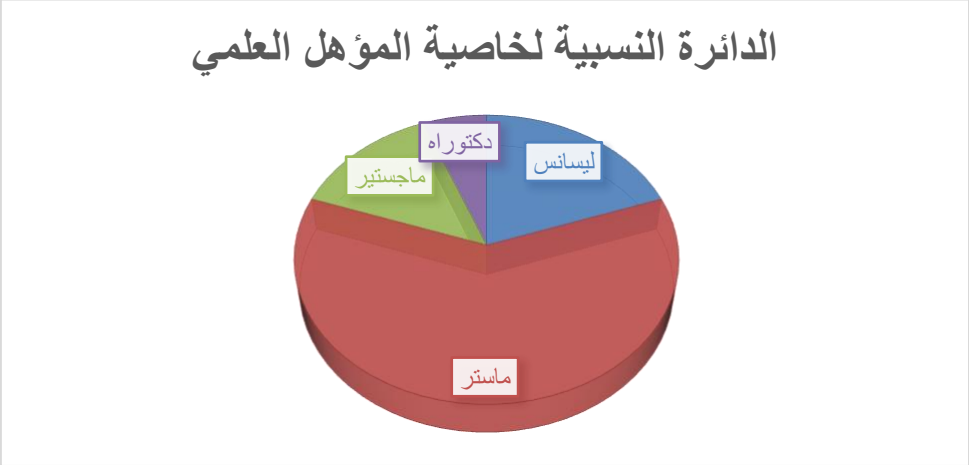

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج **EXCEL**

الجدول رقم (04): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية السن

الرقم	السن	التكرار	النسبة المئوية%
01	من 25 إلى 35 سنة	6	11.80
02	من 35 إلى 45 سنة	14	27.50
03	من 45 سنة فأكثر	31	60.70
المجموع		51	100

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا **الجدول(04)** أن الفئة الذين لهم الفئة العمرية من 45 سنة هم أكبر نسبة بـ 60.70 **%**، وقدر عددهم ب 31 فرد وهذا ما يؤكد على أن البنوك التجارية تعتمد على الكهول أي أصحاب الخبرة، بينما الفئة تمثل الفئة العمرية من 35 إلى 45سنة تمثل نسبة 27.50 **%**وقدر عدد الأفراد ب 14 فرد وهذا دلالة على وجود الشباب في البنوك التجارية، بينما الفئة أقل هي فئة من 25 إلى 35 سنة بنسبة 11.80**%**، وهذا ما يدل على وجود شباب حديثي التخرج في البنوك التجارية.

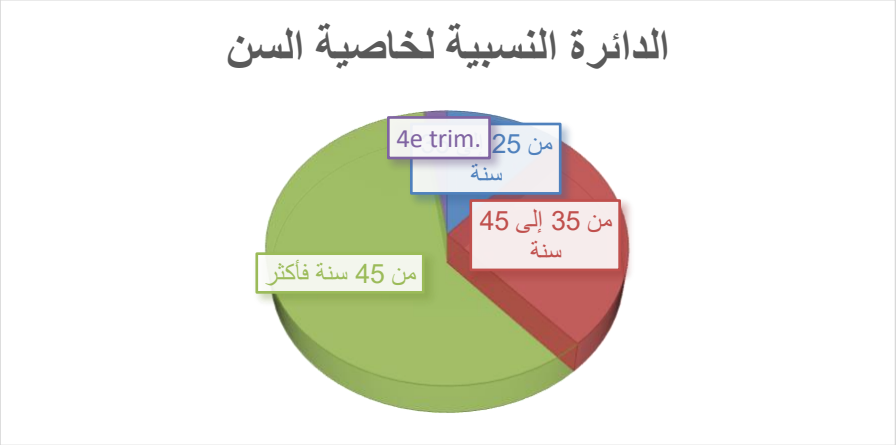

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج **EXCEL**

الجدول رقم (05): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الخبرة المهنية

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية%
01	أقل من 5 سنوات	6	11.80
02	من 05 إلى 10 سنوات	14	27.50
03	من 10 إلى 15 سنة	20	39.20
04	من 15 إلى 20 سنة	11	21.60
05	أكثر من 20 سنة	00	00
المجموع		51	100

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا **الجدول(05)** أن الفئة السائدة بالنسبة لخاصية الأقدمية أو ما يعرف بالخبرة المهنية هي فئة من 11 سنة إلى 15 سنوات وهي فئة تعكس الخبرة لشغل في البنوك التجارية بنسبة مئوية قدرة بـ 39.20%، في حين الفئة من 06 إلى 10 سنوات تمثل نسبة 27.20%، ثم تليها الفئة من 16 إلى 20سنة بنسبة تقدر بـ 21.60%، والفئة أقل من 05 سنوات فأقل فهي تمثل نسبة 11.80%.

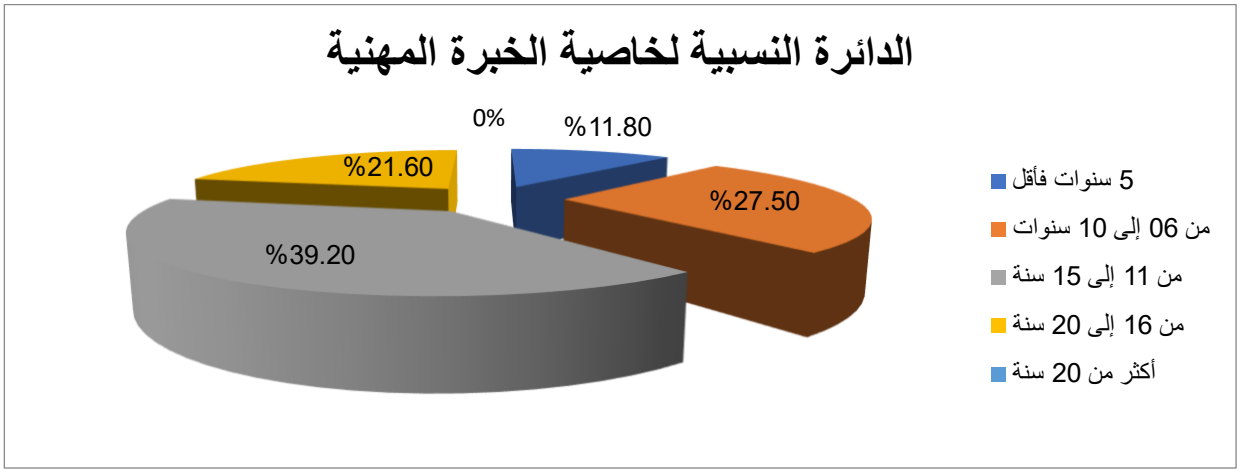

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج **EXCEL**

الفرع الثاني: قياس مدى ثبات عبارات الاستبانة

بعد حسابنا لمعامل ألفا كرونباخ من أجل قياس مدى صدق وثبات المحاور الخاصة بالاستبانة تحصلنا على النتائج التالية:

- أن معامل ألفا كرو نباخ أكبر من (0.6) وهو دلالة على ثبات وصدق أن الاستبانة متسقة لدرجة مقبولة فيما يخص الفقرات كما أن معامل ألفا كرو نباخ الكلي هو (0.768) ما يؤكد مصداقية إجابة عينة الدراسة.

الفرع الثالث: اختباري نوع التوزيع لمحاور الدراسة

سيتم تحديد نوع التوزيع ما إذا كان طبيعي أم لا عن طريق اختمار كالمجروف – سمر نوف **Kolmogorov –Smirnov)**:

الجدول رقم (06): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة Z المعنوية Sigg
المحور الأول	10	0.210	0.00
المحور الثاني	10	0.130	0.031

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **SPSS,V22**

من خلال الجدول رقم (06): أن كل محاور الاستبانة الخاصة بالدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى الدلالة **Sigg** أكبر من(0.05)، لان **(z)** المحسوبة أكبر من **(Z)** الجدولية.

المطلب الثاني: تحليل بيانات محاور الدراسة

في هذا المطلب سنتعمق في تحليل عبارات كل محور من أجل الإضفاء على موضوع تحسين جودة الخدمة، ومعرفة ومعالجة إشكالية الدراسة ميدانيا.

الجدول رقم (07): يمثل نتائج المحور الأول

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
01	**تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	4.0588	0.9035	**مرتفع**
02	**تعمل البنوك التجارية على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	4.1176	0.84017	**مرتفع**
03	**لدى البنوك التجارية عدة صيغ وعدة آلية لمنح القروض من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	3.3922	1.0213	**متوسط**
04	**يعمل بنك بدر بطريقة سلسة في التعامل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	3.2549	1.3090	**متوسط**
05		3.7451	0.8909	**مرتفع**

	يعمل بنك بدر على السعي في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
06	**تعمل البنوك التجارية على دراسة محكمة عند طلب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	3.4118	1.0035	**مرتفع**
07	**تعمل البنوك التجارية بسرعة التجاوب فيما يخص تساؤلات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	4.0588	1.0082	**مرتفع**
08	**لدى البنوك التجارية آلية لإعادة بث الروح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة التمويل الجزئي**	4.11766	0.9087	**مرتفع**
09	**تعمل البنوك التجارية على ضمان تمويل وتموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل الاحتياجات**	4.078	0.7926	**مرتفع**
10	**تعد صيغ والآليات التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أنجع الآليات**	4.0588	1.0082	**مرتفع**
نتيجة المحور الأول		3.6634	0.4684	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **SPSS,V22**

يؤكد **الجدول رقم** (07) على أن البنوك **التجارية أصبحت ركيزة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** وهذا من أجل بلوغ أهداف المنشودة لتنمية الاقتصاد لوطني وهذا ما توضحه الفقرات رقم (1،2،5،6) التي قدرت متوسطاتها الحسابية على التوالي (4.0588-4.1176-3.7451-3.4118) والتي كانت تفوق (3.4) وهذا ما يدل أهمية البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق التطورات الاقتصادية الحديثة من أجل

ملائتها مع البئية القتصادية ، في حين كان المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد يقدر بـ (3.6634) في حين بلغ انحرافها المعياري (0.4684) وهذا ما يعود بالإيجاب لدور ومساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (08): يمثل نتائج المحور الثاني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة القبول
01	**يتم تسديد القروض على حسب نوعيتها، طويلة الأجل، قصيرة، متوسطة**	2.9608	1.0763	**متوسط**
02	**تعمل البنوك التجارية على من المساعدات الاستشارية بخصوص المشروع قبل منح القرض**	3.1176	1.2433	**متوسط**
03	**تساعد البنوك التجارية في دراسة جدوى المشروع الذي سيتم تمويله**	3.2941	1.1008	**متوسط**
04	**تعمل البنوك التجارية على مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تمويلها من اجل مرافقتها**	3.6863	1.1043	**مرتفع**
05	**تعمل البنوك التجارية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نطاق محدد**	3.3725	1.2955	**متوسط**

06	لدى البنوك التجارية لجنة دراسات خاصة بدراسة مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل تمويلها	3.2941	1.4183	متوسط
07	ساهمت البنوك التجارية في تنمية ومضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.3333	0.95219	متوسط
08	ساهمت البنوك التجارية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.9804	0.8121	مرتفع
09	تعمل البنوك التجارية على رفع قيمة الضمان عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا وفق ما يتماشى وعى سياسة الحذر	3.6963	0.9215	مرتفع
10	تعمل البنوك التجارية على الرفع من مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحملات التحسيسية التي تخص فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3.6863	0.9693	مرتفع
نتيجة المحور الثاني		3.6634	0.4684	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **SPSS,V22**

الجدول رقم (08) من الجدول يتبين لنا أن جل فقرات المحور الخاص بالدراسة متوسطاتها الحسابية مرتفعة فهي أكبر من (3.4)، وهذا ما يؤكد أن البنوك التجارية ساهمت في رفع إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال احتوائها من أجل تمويلها ومرافقتها **وهذا** وفق الفقرات التي قدرت متوسطاتها الحسابية على التوالي (3.7059-3.6963-3.6863) التي توضح العمل السلس للبنوك التجارية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تعمل على رفق قيمة الضمان وهذا ما يتماشى مع سياسة الحذر، في حين قدر المتوسط

الحسابي الإجمالي للفقرات بـ (3.3333)، وهذا يقودنا تلقائيا إلى القول أن البنوك التجارية هي أساس تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي السبب الرئيسي في الرفع من إجمالي عددها.

الجدول رقم (09) علاقة التأثير بين المتغير التابع والمتغير المستقل

	مُعادلة الإنحدار		إختبار (F)		إختبار(t)		مُعامل الإرتباط "R"	مُعامل التحديد "R2"	القرار
	المُعاملات "B"	الخطأ المعياري	قيمة "F"	مُستوى الدلالة	قيمة "t"	مُستوى الدلالة			
الثابت (باقي العوامل الأخرى)	1.127	0.629	22.927	0.00	1.792	0.079	0.319	0.565	دال (يُؤثر إيجاباً وبدرجة عالية)
علاقة التأثير	0.755	0.158			4.788	0.00			دال (يُؤثر إيجاباً وبدرجة عاليةً)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **SPSS,V22**

من الجدول رقم (09): نستنتج أن هناك ارتباط وثيق بين البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يؤكد على هذا نتائج الانحدار البسيط حيث قدرت قيمة **F** بـ (22.927) والتي تعبر عن التأثير بين المتغير التابع والمستقل، في حين كان معامل الارتباط يساوي (0.319) الذي يجعلنا نؤكد على الدور الفعلي للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة من أجل التأكد من صحتها أو رفضها، وهذا من خلال حسابنا لمعامل **t-teste**لأن التوزيع طبيعي لكل أبعاد الدراسة.

أولا: اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

عند اختبارنا لفرضيات الدراسة نضع مستوى الدلالة بقيمة 0.05 ومستوى المعنوية 0.95.

كما يجب أن نحدد ما يلي:

الفرضية الصفرية H0: لا تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة بنجاعة في المؤسسة محل الدراسة.

الفرضية البديلة H1: تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة بنجاعة.

الجدول رقم (10): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الأول

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(si-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H0	H1
نتائج المحور الأول	4.3224	3.8894	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **SPSS,V22**

نلاحظ من خلال **الجدول رقم** (10) أن اختبار **T** للمحور الأول بلغ (4.3224) و هو أكبر من **T** الجدولية و التي تقدر بـ (3.8894) و هذا ما يدل على أن البعد الأول دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (**SIG**) لمجموع فقرات البعد بلغت (0,000) و هي أقل تماما من (0,05) و ذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات البعد الأول، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية **H0** و قبول الفرضية البديلة **H1** و التي تقول أنه " تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة بنجاعة".

ثانيا: اختبار الفرضية المتعلق بالمحو الثاني:

يجب علينا تحديد ما يلي:

الفرضية الصفرية H0: ليست البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية البديلة H1: البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (10): اختبار الفرضية المتعلقة بالمحور الثاني

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(si-t)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H0	H1
نتائج المحور الثاني	3.7951	3.5316	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات **SPSS,V22**

يتضح لنا من خلال **الجدول** رقم (11) أن اختبار **T** للبعد الثاني تقدر بـ (3.7951) و هو أكبر من **T** الجدولية و التي تقدر بـ (3.5316)،كما أن مستوى الدلالة للمحور الثاني فدرب(0.05)ما يدل على أن مستوى المعنوية (0.95)، حيث أن القيمة الاحتمالية (**SIG**) لمجموع فقرات البعد بلغت (0,000) و هي أقل تماما من (0,05) و ذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات المحور الثاني، وهذا ما يدل على البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقبول **H1** ورفض **H0**.

خلاصة الفصل الثاني

بعد تحليلنا للاستبانة التي قسمناها إلى محورين محور متعلق مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحور الثاني الذي يمثل أن البنوك التجارية هي السبب في الرفع من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي استنتجنا فيها أن البنوك التجارية هي أساس تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي أساس الرفع من إجمالي عدد هذ الأخير ما يساهم في التنمية المحلية للاقتصاد الوطني.

خاتمة

خاتمة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقتنا الراهن أحد أسس النمو في الاقتصاديات الحديثة من حيث الإنتاج والتشغيل والابتكار وبالرغم من ذلك فهي معرضة لمجموعة من المشاكل والعقبات التي تحد من قدرتها على النمو والارتقاء بمستوى أدناها والقيام بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فموضوع دراستنا هذه يندرج ضمن الدراسات المالية التي تعش بقضايا تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يحظى هذا الموضوع باهتمام معظم دول العالم ومنها الجزائر التي عملت على الاهتمام بتلك المؤسسات على عدة أصعدة ولكن بالرغم من ذلك إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني العديد من المشكلات والعراقيل أهمها مشكل التمويل البنكي وهذا بالرغم من تنوع مصادره.

ومن خلال دراستنا هذه تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية وتقديم مجوعة من الاقتراحات يمكن إيجازها فيما يلي:

نتائج الدراسة

أولا: النتائج النظرية

– رغم الاختلاف الحاصل حول الخصائص المشتركة التي يمكن أن تجمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه توجد خصائص أساسية تشترك فيها أغلب المؤسسات وتتمثل أساسا في الملكية والتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية.

– يربط التمويل المصرفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك التجارية عندما تكون بحاجة إلى موارد إضافية لزيادة مواردها الخاصة، حيث تقوم هذه البنوك بتوفير قروض الاستثمار والاستغلال.

– تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أساس الاقتصاد المعاصر نظرا لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الاقتصادي، وهذا راجع إلى الخصائص التي تتميز بها وقدرتها على التطوير.

– غياب بنوك متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأن البنوك في الواقع لا تولي اهتماما كافيا بتمويل هذه المؤسسات نظرا لتركيزها على الأنشطة المعتادة عليها.

– يعتبر مشكل التمويل أهم المشاكل التي توجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: النتائج التطبيقية

من خلال دراستنا الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- قبول الفرضية الأولى والتي نصت على أن" تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة بنجاعة في المؤسسة محل الدراسة"؛
- قبول الفرضية الثانية والتي نصت على البنوك التجارية هي السبب الرئيسي في الرفع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن يمكن تأكيد الفرضية الرئيسية والتي تأكد على أن البنوك تجارية لها دور في تمويل المؤسسات الصغرة والمتوسطة

الاقتراحات

من خلال هذه دراستنا الميدانية يمكن تقديم عدة اقتراحات وهي:

– يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتباع أساليب جديدة، تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات كأسلوب رأس المال المخاطر والتمويل الإسلامي.

– تدعيم ومراقبة صناديق ضمان القرض وعدم إلزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم الضمانات في بداية نشأتها، وتشجيع البنوك المتاحة للقروض لإعفاءات ضريبية محددة.

– تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات والتخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.

– ضرورة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثناء ممارسة نشاطها.

– تقييم المشاريع للقيام بها لتفادي الوقوع في الخسائر.

– تقديم امتيازات تحفيزية لصالح المؤسسات قصد تشجيع نشاطها وتقدمها.

آفاق الدراسة

من خلال هذا الإطار وبناءا على الدراسة التي قمنا بها، يمكن اقتراح بعض الجوانب كي تكون موضوع أبحاث علمية مستقبلا:

– واقع وآفاق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي؛

- دور البنوك في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التأهيل؛

- التمويل الثلاثي ودوره في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المصادر

1. المواد 7.6.5 على التوالي من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الكتب

1. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، "إدارة البنوك التجارية"، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2016.
2. اياد منصور حسن، "إدارة العمليات البنكية والنقدية"، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.
3. جميل السعودي، "إدارة المؤسسات المالية المتخصصة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
4. حربي محمد موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد (الجزئي والكلي)"، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.
5. حسن أحمد عبد الرحيم، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
6. حمد فتحي البديوي، " إدارة البنوك"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
7. خالد وهيب الراوي، "إدارة العمليات المصرفية"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
8. دريد كمال ال شيب، "إدارة العمليات المصرفية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
9. زياد رمضان ومحفوظ جودة، "الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر والتوزيع؛ عمان؛ الأردن؛ الطبعة الثانية، 2003.
10. سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
11. سامية زرقان، دور القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مذكرة تخرج دفعة 2000-2001.
12. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، " النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

13. سيف عبد الرحمان أحمد، " تطور دولة الإمارات العربية المتحدة"، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان؛ الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
14. طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، "النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
15. عبد الحليم عمار غربي، "الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الطبعة الأولى، 2018.
16. عزت قناوي،" أساسيات في النقود والبنوك"، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
17. فواز صالوم حموي، محمد رمضان إسماعيل، "إدارة المؤسسات والأسواق المالية"، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، الطبعة الأولى،2011.
18. محمد الصيرفي، "إدارة العمليات المصرفية"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، الطبعة الأولى، 2016.
19. محمد الصيرفي، "إدارة المصارف"، دار الوفاء للنشر والطباعة، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
20. محمد عبد الخالق، "الإدارة المالية والمصرفية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
21. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
22. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

المذكرات والطروحات

1. اسيا محجوب، "البنوك التجارية والمنافسة في ظل بيئة مالية معاصرة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2011.
2. بلحمدي سيد علي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداء لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة (رسالة ماجستير، غير منشورة)، الجزائر، جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2005.
3. حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية وفق لجنة بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)"، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، 2014/2013.

4. خبابه عبدا لله، " الاقتصاد المصرفي (البنوك التجارية –البنوك الإسلامية –السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.

5. عبد الخلق، مذكرة ماجستير، «دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، حالة الجزائر، سنة 1995.

6. ليلاس فواز اللحام، "دور إدارة الالتزام في تقليص المخاطر المصرفية"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2014.

7. واضح نعيمة،" العوامل المؤثرة على اتخاد قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية تلمسان)"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه؛ قسم العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان؛2016-2017.

المراجع باللغة الأجنبية

-G.Bressy, Economie d'entreprise, E D Sirey 1990.

الملاحق

الملحق رقم (01): ملحق الاستبانة

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

استبيان

في إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي قسم علوم المالية والمحاسبة، يسعدنا أن نضع بين أيديكم استمارة البحث والتي تندرج ضمن المذكرة بعنوان:

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
(دراسة ميدانية بنك التنمية الفلاحية وكالة المسيلة)

كما نرجو من سيادتكم الإجابة بدقة وموضوعية على الأسئلة، علما أن المعلومات التي تدلون بها ستبقى محفوظة بسرية تامة وأنها لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي، مع فائق الاحترام والتقدير لمساهمتكم في هاته الدراسة.

من إعداد الطالب:
- طلحي عماد.

تحت إشراف:
د/ جباري عبد الوهاب.

المحور الاول: المعلومات شخصية

- الرجاء وضع علامة **(x)** في المربع المناسب للإجابة.
- **1-المؤهل العلمي:**

ليسانس : ☐ ماستر : ☐ ماجيستير : ☐ دكتوراه : ☐ أخرى : ☐

- **2-السن:**

من إلى 35 سنة ☐ من 35 إلى 45 سنة ☐ من 45 سنة فأكثر : ☐

- 3- **الخبرة المهنية:**

أقل من 5 سنوات : ☐ من 5 إلى 10 : ☐ من 10 إلى 15 : ☐

من 15 إلى 20 : ☐ أكثر من 20 : ☐

المحور الثاني: البنوك التجارية

الرقم	البيان	غير موافق بشدة	غير واقق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	**تساهم البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**					
02	**تعمل البنوك التجارية على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**					
03	**لدى البنوك التجارية عدة صيغ وعدة آلية لمنح القروض من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**					

04	يعمل بنك بدر بطريقة سلسة في التعامل مع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
05	يعمل بنك بدر على السعي في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
06	تعمل البنوك التجارية على دراسة محكمة عند طلب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
07	تعمل البنوك التجارية بسرعة التجاوب فيما يخص تساؤلات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
08	لدى البنوك التجارية آلية لإعادة بث الروح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعادة التمويل الجزئي					
09	تعمل البنوك التجارية على ضمان تمويل وتموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل الاحتياجات					
10	تعد صيغ والآليات التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أنجع الآليات					

المحور الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	البيان	غير موافق بشدة	غير وافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يتم تسديد القروض على حسب نوعيتها، طويلة الأجل، قصيرة، متوسطة					
02	تعمل البنوك التجارية على من المساعدات الاستشارية بخصوص المشروع قبل منح القرض					
03	تساعد البنوك التجارية في دراسة جدوى المشروع الذي سيتم تمويله					
04	تعمل البنوك التجارية على مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تمويلها من اجل مرافقتها					
05	تعمل البنوك التجارية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نطاق محدد					
06	لدى البنوك التجارية لجنة دراسات خاصة بدراسة مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل تمويلها					

07	ساهمت البنوك التجارية في تنمية ومضاعفة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
08	ساهمت البنوك التجارية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
09	تعمل البنوك التجارية على رفع قيمة الضمان عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا وفق ما يتماشى وعى سياسة الحذر					
10	تعمل البنوك التجارية على الرفع من مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحملات التحسيسية التي تخص فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					

الملحق رقم (02): استمارة التربص

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../.....

المسيلة في: 01 جوان 2023

إلى السيد: مدير مدرسة الملاحة
والمدرسة العليا

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** ..... **تخصص :** مالية وبنوك .....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ رس	الإمضاء
01	طلحي عماد	35073372	101861702	
02				

عنوان المذكرة: دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
جباري عبدالوهاب		

Avis favorable pour une Séance au niveau de l'ALE M'sila (Bou...) encadré par Mr LAARAF.

الملحق رقم (03): استمارة النزاهة العلمية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): طالحي عماد المولود(ة) بتاريخ: 1994/06/05 ب: العلمة - سطيف

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 101861702 الصادرة بتاريخ: 2018/11/11 عن: بلدية العلمة - سطيف

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم مالية ونقود تخصص: مالية ونقود خلال السنة الجامعية: 2023/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور السوق النقدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة ميدانية ببنك التنمية الفلاحية وكالة المسيلة -

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/01

التوقيع والبصمة

.....

الملخص:

تناولنا هذه الدراسة البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال معرفة مدى مساهمتها في تمويل هذا الأخير، وتوجهها نحو مرافقة هذه المؤسسات بهدف التنمية الاقتصادية، ومعرفة متطلبات ونماذج البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

شملت هذه الدراسة الإطار النظري لهذه الدراسة الذي تناولنا فيه ماهية البنوك التجارية و وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الجانب التطبيقي فكان عبارة عن دراسة ميدانية لمعرفة دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، حيث استخدمنا المنهج التحليلي الوصفي باعتمادنا على أداة الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة التي حللناها ببرنامج **SPSS ,V22.**

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل

Summary:

This study dealt with commercial banks and their role in financing small and medium enterprises by knowing the extent of their contribution to financing the latter, and their orientation towards accompanying these institutions with the aim of economic development, and knowing the requirements and models of commercial banks in financing small and medium enterprises.

This study included the theoretical framework of this study, in which we dealt with the nature of commercial banks and their relationship with small and medium enterprises, while the applied side was a field study to know the role of commercial banks in financing small and medium enterprises, where we used the descriptive analytical approach by relying on the questionnaire tool as a tool to collect study data that we analyzed SPSS, V22.

Keywords: Commercial banks, SMEs, Finance